

ان قال هو موافق لما  
ان قال هو موافق لما

المعروفه من ان يدعى فهو في محله وهذا المعنى لا يتحقق  
وكذا لو قال هو موافق انما عرفه لا يكون كذا وكذا  
لو قال انما ضامنك حين يحتمل او يلتحقا فاذ غير ضامن  
لان لم يتبين المضمون بل هو المال والنفس وغيرهما ولو  
قال هو على وجه التحتمل او يلتحقا او يتوافقا فهو جائز لان  
قوله هو على وجه التحتمل مضاف الى الغير وجعل الاتساق غاية  
للقسمان وهذا مع الكفالة وكذا في اكثر شرح القدر  
المستمر راجع الوفاج كقول نفسه على ان المكفول عنه اذا غاب  
فالمالك عليه فغاب المكفول عنه ثم رجع وسلك الى الدين  
لا يبرأ لان المال يجلو المشروط لزم فلا يبرأ الا بالمال  
او الابرار وكذا اذا قال الكفيل اذا غاب عنه لم يوفيك  
فانما ضامن المال الذي عليه اما اذا قال ان غاب فلم يوفيك  
فانما ضامن الاعلى فان هذا على ان يوافي بعد الغيبة  
وعز محمد بن يوسف قال ان لم يوفيك مديونك ما كذا لم يشفه  
فهو على ان الظاهر في المطلب فقال المديون  
لا ادفعه ولا اقبضه فوجب عليه الكفيل العتق وعنه ايضا  
ان لم يوفيك المديون دينك فانما ضامن انما يتحقق الشرط  
اذا انقضاءه ولم يعط بطل القسمان ولو قال بعد التعاقب  
انا اعطيك فان اعطاه حلته او ذهب به الى السوق

كذا اذا مات المطلب بل اذكر في الترتيب  
ان تقاضيت ولم يعطك فانما ضامن انما  
قبله يتقاضاه ويعلمه  
ص

او فتر

ان اعطاه

ان اعطاه وان اعطاه جاز فان طال ذلك لم يعط من يومه  
الكفيل بل انما هو كالتأجيل لا كالتأجيل فانما هو كالتأجيل  
عنه الكفيل وانما هو كالتأجيل لا كالتأجيل فانما هو كالتأجيل  
والثالثة في تأجيل المطالبة قال ابو جعفر قال الفقهاء انما  
الغنى على ان لا يعطيه في الحال وفي الوفاج الغنى على ان يعطيه  
كفيلة كقول المشهور انما يعطيه في الحال وفي الوفاج الغنى على ان يعطيه  
في الحال فيحصل انما يعطيه في الحال وفي الوفاج الغنى على ان يعطيه  
الغنى يقع بعد شهر يقع بعد الاجل لان الغنى في الوفاج في الحال  
لان انما لا يعطيه في الحال وفي الوفاج الغنى على ان يعطيه  
اذا انقل رجل نفسه رجل المشهور او الثلثة ايام او ما اشبه  
ذلك فهو جائز واذا صححت الكفالة في تأجيل المطالبة الكفيل بعد  
الشهر لا يطالب به في الحال في ظاهر الرواية عن اصحابنا وعنه  
المشهور جنة وهو الصحيح وفي القسوى ويريد في غير الوفاج  
انما يطالب به في الحال واذا صححت الاجل الكفيل وهو قول  
الحسن بن زياد وقال قاضي الامام ابو جعفر القسوى في قوله ان  
كثير من فتره في الظاهرية وكان والذين يقولون انما ارادوا ان  
ان يكفيل بنفسه ان لا يعطيه في الحال فانما هو كالتأجيل  
الرواية ان يقول عن الكفالة كقولنا في تأجيل انما يعطيه  
ان الكفيل لا يعطيه في الحال فانما لا يعطيه في الحال

من التاخير